

Distr.: General  
29 January 2001



الدورة الخامسة والخمسون  
البند ٩٤ (ب) من جدول الأعمال

[Suite]

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/55/581/Add.2)]

١٩١/٥٥ - دمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي

إن الجمعية العامة،

إذ تؤكد من جديد قرارها ١٨٧/٤٧ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، و ١٨١/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ١٠٦/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٧٥/٥١ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٧٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨،

وإذ تؤكد من جديد أيضا ضرورة الدمج الكامل للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي،

وإذ تحيط علما بتقرير الأمين العام<sup>(١)</sup>،

وإذ تلاحظ التقدم المحرز في تلك البلدان نحو تحقيق استقرار الاقتصاد الكلي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في أثناء تنفيذ الإصلاحات الهيكلية، والحاجة إلى استدامة هذه الاتجاهات الإيجابية في المستقبل،

وإذ تسلم بالصعوبات التي تواجهها البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاستجابة بطريقة ملائمة لتحديات العولمة، في مجالات تشمل تكنولوجيات المعلومات والاتصال، والحاجة إلى تحسين قدرتها على استخدام مزايا العولمة والتخفيف من حدة آثارها السلبية بفعالية،

وإذ تسلم أيضا باستمرار الحاجة إلى ضمان الظروف المواتية لوصول صادرات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية إلى الأسواق وفقا للاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف،

وإذ تسلم كذلك بالدور المهم الذي ينبغي أن يؤديه الاستثمار الأجنبي في هذه البلدان، وإذ تشدد على الحاجة إلى إيجاد بيئة مواتية لاجتذاب مزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة،

وإذ تلاحظ ما تصبو إليه البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية من زيادة تطوير التعاون الإقليمي والأقليمي،

(١) A/55/188.

- ١ - توجب بالتدابير التي اتخذتها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة لتنفيذ قرارات الجمعية العامة المتعلقة بدمج الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي؛
- ٢ - **هيب** بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، بما فيها مؤسسات بريتون وودز، أن تواصل، بالتعاون مع المؤسسات المتعددة الأطراف والمؤسسات الإقليمية ذات الصلة غير التابعة للأمم المتحدة، الاضطلاع بالأنشطة التحليلية وإسداء المشورة في مجال السياسة العامة إلى حكومات البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية وتزويدها بالمساعدة التقنية فيما يتصل بتعزيز الإطار الاجتماعي والسياسي اللازم لاستكمال إصلاحات السوق، بهدف مواصلة الاتجاهات الإيجابية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه البلدان، وتشدد، في هذا الصدد، على أهمية دمجها بصورة أكبر في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة وذلك من خلال الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصال؛
- ٣ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين تقريراً عن تنفيذ هذا القرار مع التركيز بصورة خاصة على تقدم تحليل يحدد التقدم المحرز في دمج البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في الاقتصاد العالمي.

الجلسة العامة ٨٧

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠